منى قشطة

باحث أول ببرنامج الأمن و الدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مقال تحليلي

إنذار خطر

تداعيات سقوط النظام السوري على المشهد الإرهابي في الشرق الأوسط

حظيت التطورات المتعلقة بالأحداث المتسارعة في سوريا منذ بدء عملية "ردع العدوان" على يد الفصائل المسلحة السورية في 27 نوفمبر 2024، وصولًا إلى إعلان تلك الفصائل في 8 ديسمبر الجاري "إسقاط نظام بشار الأسد" ودخولها للعاصمة دمشق، باهتمام كبير خلال الأيام القليلة الماضية، مع تصاعد التحذيرات بشأن التأثيرات المحتملة لتلك التطورات على المشهد الأمني الإقليمي والدولي، وتنامي المخاوف مع تصاعد تهديدات التنظيمات الإرهابية الجهادية وفي مقدمتها تنظيمي داعش والقاعدة؛ سواء على صعيد تمركزاتها الجغرافية على الأراضي السورية والعراقية أو أيًا من أفرعها الممتدة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا على المديين المنظور والمتوسط. وفي هذا السياق، تُناقش الورقة أبرز مكامن الخطر الإرهابي المحتمل خلال الفترة المُقبلة في ظل تفجر الأوضاع في سوريا، مع استمرار توتر الظرف الإقليمي على خلفية الحرب في غزة، ومآلات ذلك على منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

تعدد مكامن الخطر

تنطوي المخاطر الإرهابية المحتملة جرّاء التطورات الراهنة في المشهد السوري على أوجه عديدة، بعضها يتعلق باحتمالية أن تأخذ مؤشّرات النشاط الإرهابي منحنيات مرتفعة خلال المرحلة المُقبلة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وبعضها يرتبط بإتاحة بيئة مُساعدة لأفرع ومفارز تنظيمي داعش والقاعدة لتعزيز أرصدتهما المادية والبشرية، فيما يتعلق البعض الآخر بتعزيز حركة انتقال العناصر الإرهابية في مساراتها المختلفة. وقبل تفصيل أبرز مكامن الخطورة المحتملة، تجدر الإشارة إلى أن حالة الاضطراب في سوريا وتحول أراضيها إلى ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الإقليمية والدولية، بالتوازي مع استمرار الحرب في غزة تخلق – بما لا يدع مجالًا للشك - بيئة مثالية للتنظيمات الإرهابية لتعزيز صفوفها وممارسة نشاطها.

حيثُ أثبتت الشواهد التاريخية أن الاضطرابات والصراعات السياسية بشكل عام تخلق سياقات مُحفزة لتنامي ظاهرة الإرهاب، والتنظيمات الإرهابية وخصوصًا داعش تُتقن الاستثمار في بيئات الصراع، وهو ما تُجسده الحقائق الميدانية المرصودة، فوفقًا للنسخة الحادية عشرة من مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024، كان الصراع هو المُحرك الرئيسي للإرهاب منذ عام 2007؛ فمن بين 145 ألفًا و376 حالة وفاة مُرتبطة بالإرهاب بين عامي 2007 و2023 وقع 98% منها في بلدان مُتورطة في نزاع. وخلال عام 2023 حدثت 98% من إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب في البلدان التي تُعاني من مستوى مُعين من الصراع، بانخفاض طفيف عن 99% عام 2022. ووفقًا للمُؤشر تميل الهجمات الإرهابية إلى أن تكون أكثر فتكًا في النطاقات الجغرافية التي تشهد صراعات أكثر من غيرها؛ بمتوسط ما يقرب من 3 أشخاص لكل هجوم في بلدان النزاع خلال 2023، مُقارنةً بـ 0.04 شخص لكل هجوم خارج مناطق النزاع. وفيما يلي أبرز هذه المخاطر:

- **تصاعد تهديد داعش في البادية السورية:** يُنذر تأزم الأوضاع الراهنة في سوريا باحتمالية أن يشهد نشاط تنظيم داعش تطورًا لافتًا خلال الفترات المقبلة؛ سواء على صعيد تكثيف هجماته وتحركاته الميدانية على الجغرافيا السورية (لا سيما في منطقة البادية)، أو على صعيد مضاعفه جهوده لتجنيد عناصر جديدة للعمل في صفوف التنظيم داخل وخارج سوريا، مُستغلًا في ذلك حالة الفوضى الأمنية، وانهيار وفرار قوات النظام السوري سريعًا أمام تقدم الفصائل المسلحة، ناهيك عن استغلال تراجع الاهتمام الدولي بجهود محاربة التنظيم بشكل عام نتيجة انشغال المحاور الإقليمية والدولية خلال الأعوام الأخيرة في الصراعات الجيوسياسية فيما بينها. وثمة جملة من المعطيات والمؤشرات تُرجّح احتمالية وقوع هذا السيناريو:

أولها، تضاعف هجمات داعش في العراق وسوريا منذُ مطلع العام الجاري؛ حيث تشير تقديرات القيادة المركزية الأمريكية إلى أن داعش نفّذ 153 هجومًا في النصف الأول من عام 2024، مقارنةً بـ 121 هجومًا في البلدين خلال عام 2023 بأكمله. كما أفادت النسخة الأخيرة من مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024، بأن سوريا حظيت بنصيب الأسد من حجم الضرر الناجم عن هجمات التنظيم، حيث نفذ 224 هجومًا عام 2023، ارتفاعًا من 152 هجومًا عام 2022، ما يعكس مساعيه لإعادة تشكيل نفسه، وإثبات حضوره القوي بعد سنوات من انخفاض قدراته العملياتية في معاقله التقليدية بالعراق وسوريا. ورغم أن الإحصاءات سالفة الذكر تعكس تطور نشاط داعش على الجغرافيا السورية، إلا أن حقيقة الأوضاع على الأرض قد تبدو أكثر خطورة، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن تلك الإحصائيات لا تُعبّر عن أعداد دقيقة لهجمات التنظيم؛ فالأخير تبنى خلال الأعوام الأخيرة نهج عدم الإعلان عن مُجمل العدد الحقيقي لهجماته على صعيد فرعة المركزي بسوريا والعراق وكذا بعض الأفرع الأخرى كفرع خراسان، وذلك في إطار (استراتيجية الصمت الاستراتيجي) التي يتبعها التنظيم لثني أنظار قوات الأمن على جهوده في استعادة مقدراته المادية والبشرية مجددًا.

وثانيها، رغم الهزيمة العسكرية التي أفقدت داعش آخر معاقله في الباغوز السورية عام 2019 على يد قوات التحالف الدولي، غير أن نشاطه في البادية السورية استمر دون انقطاع طيلة الأعوام الماضية ضد قوات النظام السوري المنهارة والميليشيات الإيرانية والمركبات المدنية والعسكرية وصهاريج النفط والغاز، وغيرها. وغالبًا ما ينتشر عناصر داعش في المنطقة الممتدة بين مدينتي السخنة وتدمر بريف حمص، وباتجاه ما تعرف بمنطقة الـ 55 عند المثلث الحدودي مع الأردن والعراق، وفي بادية دير الزور، وفي الرقة بمنطقة الرصافة ومحيط جبل البشري، وكذا في ريف حماه الشرقي وتدمر، فضلًا عن تمركز عناصر التنظيم في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وثالثها، يتبيّن من تقدير شكل وحجم التواجد الداعشي في سوريا أن التنظيم لم يفقد قدراته المادية والبشرية كليةً وإنما هو في حالة تأهب لاستغلال الفرصة في تحقيق أحد أهدافه الرئيسية المتمثل في (إعادة إحياء دولة الخلافة بالعراق وسوريا). وقد يبدو التوقيت الراهن مناسبًا للتنظيم، في ظل السيولة الأمنية الطاغية على المشهد السوري، والتي تساعده على توسيع هامش المناورة لديه، واستعادة قوته من جديد. جدير بالذكر أن داعش منذ اندلاع التطورات الأخيرة لم ينقطع عن شن هجماته في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ومناطق البادية، ومن أحدثها على سبيل المثال قيام التنظيم في 10 ديسمبر الجاري بإعدام 54 عنصرًا من قوات النظام السوري الفارين من الخدمة العسكرية في البادية ودير الزور أثناء انهيار نظام الأسد.

ورابعها، لوحظ من تتبع نشاط تنظيم داعش خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة أنه نجح في إعادة إحياء نشاط بعض أفرعه التي كانت تشهد تراجع في المنحى العملياتي لنشاطها، ومن ذلك مثلًا، حالة الصحوة التي شهدها فرع تنظيم داعش خراسان، وفرع التنظيم في الصومال، وكذا فرعه في موزمبيق. وعليه، فالفرع المركزي بسوريا والعراق ليس بعيدًا عن السيناريو ذاته، ويزيد من خطورة هذه الحالة، اتجاه أفرع داعش مؤخرًا للتنافس فيما بينها لتأمين المزيد من الدعم والموارد، وكذا مع باقي الجماعات الإرهابية الأخرى لاسيما تنظيم القاعدة لإظهار قدرته أمام منافسيه على تنفيذ هجمات أكثر جرأة وعنفًا، ولتأكيد هيمنته ونفوذه في مشهد جهادي مُزدحم.

وخامسها، أدّى التقدم الميداني السريع للفصائل المسلحة السورية إلى انهيار قوات الجيش السوري، ولاذ بعضها بالفرار بمعداتهم العسكرية عبر الحدود العراقية. وبالتالي قد يجد داعش في ذلك فرصة لاستقطاب بعض هذه القوات لصفوفه، خصوصًا إذا لم تستطع الفصائل المسلحة احتواءها ضمن صفوفها، أو إذا قامت بممارسة عمليات انتقامية ضدها. وثمة شواهد تاريخية على وضع داعش لقوات الجيوش المنهارة ضمن بنك أهدافه في عمليات التجنيد، لعل أحدثها على سبيل المثال، نجاح فرع "داعش – خراسان" في الاستفادة من انهيار قوات الجيش الأفغاني أمام تقدم حركة طالبان وسيطرتها على الحكم في أفغانستان عام 2021؛ إذ انضمت فصائل من هذه القوات إلى التنظيم، إما رغبة في الاحتماء من عمليات طالبان الانتقامية ضدهم، أو للحصول على الإغراءات المالية التي عرضها عليهم داعش مستغلًا وضعهم الاقتصادي السيئ بعد رحيل القوات الأمريكية من أفغانستان. ويمكن ترجيح عدم تفويت داعش لفرصة انهيار قوات الجيش السوري دونما الاستفادة من بعض خبراتها القتالية، في ضوء حاجة الفرع المركزي للتنظيم لكوادر قتالية مؤهلة لاستغلال الوضع الراهن في تحقيق أهدافه، بعدما تكبّد خسائر عديدة في مصفوفته القيادية خلال الأعوام الأخيرة.

وسادسها، تضمّنت تطورات الأحداث الأخيرة في سوريا قيام الفصائل المسلحة باقتحام العديد من السجون التابعة لنظام بشار الأسد، وأطلقت سراح مسجونيها، أبرزها مثلًا سجن صيدنايا وسجن عدرا المركزي بريف دمشق، والسجون المركزية بحمص وحلب والسويداء. وتكمن خطورة هذا الأمر في احتمالية وجود بعض العناصر الإجرامية والمتطرفة بين المسجونين، وعليه قد يصبح هؤلاء هدفًا للاستقطاب من قبل داعش خلال الفترة المُقبلة.

- **تفاقم الخطر الداعشي بمناطق سيطرة قسد:** اتصالًا بمخاطر تنامي تهديد داعش في البادية السورية، ثمّة مخاطر (عالية المستوى) من نشاط التنظيم في شمال شرق سوريا الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية؛ ففي هذه المنطقة وحدها يتواجد 9 سجون، تحتوي على عشرات الآلاف من سجناء داعش، إلى جانب المعسكرات التي تأوي عوائل التنظيم من نساء وأطفال، كمخيمي الهول وروج (تشير التقديرات الأممية إلى أن عدد عناصر داعش في السجون والمعسكرات بشمال شرق سوريا يتراوح ما بين 35 و45 ألفًا يحملون جنسيات عديدة من أكثر من 60 دولة حول العالم). حيث قد يؤدي انشغال قوات قسد في القتال الدائر حاليًا مع فصائل المعارضة المسلحة، وفي قضم بعض المناطق التي انسحبت منها قوات النظام السوري، إلى خلق حالة من الفراغ الأمني ستتشكل في ظلها بيئة مواتية قد يستغلها داعش في إطلاق سراح مسجونيه ومحتجزيه من تلك السجون والمعسكرات لتعزيز صفوفه، لا سيما أن هذا السيناريو يعد هدفًا استراتيجيًا يعكف التنظيم على التخطيط له طيلة الأعوام الماضية، ويتأهب لتنفيذه حيثما سنحت الفرصة أمامه. وينذر تحقق ذلك بخروج نسخة داعشية جديدة أشد تعقيدًا وتطورًا لن تهدد المنطقة العربية فحسب، بل تهدد دول العالم أجمع.

ورغم أن قوات سوريا الديمقراطية أكدت على استعدادها لحماية مناطق سيطرتها من خطر داعش بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال لديها القدرة على ذلك، إلا أنه ثمة معضلات وتحديات قائمة قد تعرقل أو تحد من قدرتها على الاستمرار في القيام بهذه المهمة، أبرزها ما يلي:

أ. يسعى داعش باستمرار إلى إحداث خروقات أمنية في صفوف قسد واستنزاف تعدادها البشري، من خلال الحفاظ على معدلات ثابتة من الهجمات التي تستهدفها وتسقط أعداد كبيرة من عناصرها في مناطق سيطرتها.

ب. تشهد منطقة شمال شرق سوريا حيث تقع سجون ومخيمات الدواعش سلسلة من الضربات الأمنية الجوية التي تطلقها تركيا ضد أهداف تابعة لقوات سوريا الديمقراطية، ومكونها الرئيسي "وحدات حماية الشعب". وتنطوي تلك الضربات على تداعيات من شأنها مفاقمة خطر داعش في المنطقة؛ إذ أنها تدفع أحيانًا قوات سوريا الديمقراطية إلى خفض قواتها المخصصة لحراسة السجون والمخيمات، وتوجيه أولوية العمليات التي تنفذها تلك القوات للرد على الضربات التركية بدلًا من توجيهها ضد خلايا التنظيم، وهو ما قد يخلق حالة من الفراغ الأمني ستتشكل في ظلها بيئة مواتية قد يستغلها الأخير في إطلاق سراح مسجونيه ومحتجزيه، لتعزيز صفوفه. ناهيك عن أن الضربات التركية التي تستهدف محيط مواقع قوات الأمن الداخلي (الأسايش) المسؤولة عن حماية مخيم الهول، تؤدي إلى إثارة حالة من الفوضى في صفوف قاطنيه وتدفعهم إلى تكرار محاولات الهروب. (وقد نجح عدد من عناصر عائلات داعش بالفعل من الهروب من مخيم الهول بسبب الضربات التركية خلال السنوات الماضية).

ج. لم يتوان تنظيم داعش طيلة الأعوام الأخيرة عن محاولاته المتكررة لاقتحام السجون والمخيمات لإطلاق سراح عناصره، لعل أبرزها الهجوم الذي شنة التنظيم على سجن الصناعة بالحسكة عام 2022، والذي أدى إلى فرار المئات من عناصره. كما يحاول التنظيم بشكل مستمر تهريب عناصره من تلك السجون والمخيمات وتوجد بداخله شبكة مسؤولة عن توجيه هؤلاء بعد هروبهم، ومن أحدث الأمثلة على ذلك، نجاح خمسة عناصر داعشية (روسيان وأفغانيان وليبي) من الهروب من سجن بمدينة الرقة في أغسطس 2024. وإلى جانب تحركاته الميدانية، خصص داعش مساحة كبيرة من جهوده الدعائية عبر منصاته الإعلامية المختلفة لتحفيز عناصره على اقتحام تلك السجون والمخيمات، لإنقاذ مقاتليه وعائلاتهم والثأر لهم.

د. تتواجد العناصر الداعشية بأعداد كبيرة في السجون والمخيمات التي تشرف عليها قوات سوريا الديمقراطية، وفي المقابل تواجه الأخيرة عجزًا في أعداد قواتها ومواردها والهياكل الضرورية اللازمة لرعاية احتياجات عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تحرسهم حاليًا، ناهيك عن العبء المادي الذي تتحمله وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة من المانحين الدوليين، وترك العديد من الدول الأجنبية التي لديها مواطنون في المعسكرات والسجون لمسؤوليتهم تجاه استعادتهم، بل أحيانًا تقوم بعض هذه الدول بالتنصل من المسؤولية تمامًا وإسقاط الجنسية عن رعاياها وأطفالهم داخل المخيمات، وهو ما يضفي المزيد من الأعباء على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في التعاطي مع وضع هؤلاء.

ه. يتبيّن من متابعة نتائج حملات التمشيط الأمنية التي تطلقها قوات سوريا الديمقراطية في المخيمات التي تأوي عناصر وعوائل داعش، أن الأخير استفاد بالفعل من تلك المخيمات، لا سيما مخيم الهول، وتمكن من تحويلها إلى مخابئ تتمركز بها المئات من عناصره من بينهم عدد من كبار قادته، وبحوزتهم أسلحة وذخائر وأجهزة كمبيوتر محمولة وغيرها من المعدات اللوجيستية التي تشي بأن التنظيم ربما يحاول عن كثب استخدام هذه المخابئ، كمركز جديد لعملياته المستقبلية. وتتفاقم خطورة ذلك إذا ما نظرنا إلى احتمالية قيام التنظيم مثلًا باستغلال التوترات الراهنة على الساحة السورية في تنفيذ "هجمات مركبة" تبدأ بمهاجمة خلاياه المجهزة من داخل السجون والمخيمات بالتوازي مع تنسيق عملياتي وتحركات مماثلة لعناصره بالخارج، لا سيما أنه له سابقة في استخدام هذا التكتيك عندما نفذ هجومًا استهدف سجن الصناعة بمدينة الحسكة السورية في 20 يناير 2023، فبينما بدأ الهجوم من خارج السجن بواسطة نحو 100 عنصرًا داعشيًا، قام عناصر التنظيم من السجناء بالتحرك بالتوازي من داخل السجن وهاجموا حُراسه، حتى نجح العشرات منهم في الفرار إبان المعركة التي استمرت نحو 10 أيام بين عناصر التنظيم وقوات سوريا الديمقراطية.

و. تتدفق موجات النزوح بأعداد كبيرة تفوق القدرات الاستيعابية لمخيمات النازحين بشمال شرق سوريا، ما يضفي المزيد من الأعباء الأمنية على قوات سوريا الديمقراطية، ويجعل هؤلاء عرضة للاستقطاب من قبل داعش في ظل تدهور أوضاعهم الإنسانية، وقد أفادت الأمم المتحدة بنزوح 370 ألف شخص على الأقل إلى شمال شرق سوريا منذ اندلاع أحداث التصعيد الأخيرة في البلاد، وهذا الرقم مرشح للازدياد خلال الفترة المقبلة.

- **انتقال عدوى التهديدات الإرهابية لدول الجوار السوري:** ثمّة مخاطر محتملة من انعكاس الأحداث الأخيرة في سوريا على مفارز تنظيم داعش في العراق، لا سيما أنّ الجغرافيا العراقية لطالما كانت المتلقي الأول لعدوى انتقال نشاط التنظيم منذ نشأته، وكانت جزءًا من خلافته المزعومة، ولايزال يضعها في قمة بنك أهدافه الاستراتيجية. ولذا فمن المتوقع أن يؤدي تصاعد نشاط داعش على الجانب السوري إلى خلق حالة مماثلة عراقيًا، كونه يشكل رافعة معنوية لعناصر التنظيم داخل العراق. وربما يستغل التنظيم كذلك انشغال القوات العراقية وقوات الحشد الشعبي في التطورات الحاصلة بالميدان السوري في توسيع نشاطه في مناطق صلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك وحزام بغداد، وكذا في نقل بعض عناصره عبر الشريط الحدودي السوري – العراقي من خلال شبكات المهربين التي يمتلكها التنظيم. وبالمثل، يرجح أن تكون الساحة الأردنية عرضة لانتقال عناصر داعش في ظل الرخاوة الأمنية على طول الحدود الممتدة مع سوريا، خصوصًا في ظل وجود خلايا للتنظيم في الجنوب السوري يمكن أن تستغل الوضع الراهن في شن هجمات متجاوزة للحدود مع الأردن.

- **تصاعد مخاطر تنظيم القاعدة:** لا تقتصر مظاهر الخطر الإرهابي المحتملة على نشاط تنظيم داعش فقط، إذ قد يشهد تنظيم القاعدة تطورات مماثلة، ويرجح أن تكون في إحدى المسارين أو كلاهما معًا:

المسار الأول، ربما يتعلق بتجدد نشاط خلايا التنظيم بسوريا (ممثل في تنظيم حراس الدين) والعراق، في ضوء توجيهات الزعيم الحالي للقاعدة، سيف العدل، بإعادة تنشيط خلاياه في العراق وسوريا وليبيا. والمسار الثاني، يتمثل في تيسير حركة سفر عناصر التنظيم من منطقة الشرق الأوسط إلى أفغانستان حيث ينظر إليها كملاذ آمن في ظل حكم طالبان، وكساحة رئيسية لتنفيذ خططه المستقبلية؛ فثمة تقارير حديثة تشير إلى انتقال عناصر وقادة القاعدة ذوي الأصول العربية مؤخرًا إلى أفغانستان، استجابةً لدعوة "سيف العدل" لعناصر التنظيم من مختلف أنحاء العالم إلى السفر هناك وتقديم الدعم لحركة طالبان، حيث أشار في أحد رسائله التي نشرتها مُؤسّسة السحاب (الذراع الإعلامي لتنظيم القاعدة) إلى أن "الشعوب المخلصة للأمة ينبغي عليها أن تذهب إلى أفغانستان، وتستفيد من تجربة طالبان كنموذج مُلهم لإقامة الحكم الإسلامي في المستقبل".

- **ارتفاع مؤشّر الروح المعنوية للتنظيمات الإرهابية:** توفر أحداث الصراع المشتعلة حاليًا في سوريا مادة خام يمكن أن توظفها التنظيمات الإرهابية بطريقة أو بأخرى في متون إصدارتها الجهادية لاستقطاب عناصر جديدة وتحفيز خلاياها النائمة على استثمار حالة الانفلات الأمني في ممارسة نشاطها. لذا من المتوقع أن تركز الحملات الدعائية الإعلامية لداعش والقاعدة خلال الفترة المقبلة على دعوه أنصارهما للاستفادة من التطورات الأخيرة في سوريا، (كما فعل التنظيمان بخصوص حرب غزة). ورغم أن هذه الحملات تبدو دعائية في جوهرها إلا أنّها ستكون لها تأثيرات ملموسة على أرض الواقع، وقد تترجمها الخلايا الإرهابية ميدانيًا بشن المزيد من الهجمات، واستقطاب عناصر جديدة.

وقد بدأت الجهود الدعائية للتنظيمات الإرهابية على خلفية الأحداث الأخيرة في سوريا تتضح خلال الأيام القليلة الماضية، ويبدو أن كل تنظيم اتّبع سرديّة تُخدّم على أهدافه في تجنيد عناصر جديدة، حيث سارت ردود أفعال تلك التنظيمات في اتجاهين:

الأول، الإشادة بانتصار الفصائل السورية المسلحة، وتهنئة هيئة تحرير الشام بنجاحها في إسقاط نظام بشار الأسد، ودعوة الأنصار إلى الثبات على المبادئ الجهادية حتى تحقيق النصر. وقد تبنّي هذا الخطاب عدة تنظيمات: منها حركة طالبان الباكستانية والفصائل التابعة لها، وتنظيم القاعدة في شبة القارة الهندية، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حالة الاحتفاء هذه تتشابه مع ردود أفعال التنظيمات الإرهابية على انتصار حركة طالبان ووصولها للحكم في أفغانستان منذ ثلاثة أعوام؛ حيث بدت الحركة وقتها كنموذج ملهم، يمكن الاسترشاد به والسير على نهجه لإسقاط الأنظمة الكافرة بحسب المخيلة الجهادية لتلك التنظيمات.

ويبدو أن تصدير النموذج الطالباني أعطى بالفعل شحنة معنوية لمختلف الجماعات والفواعل المسلحة "دون مستوى الدولة" لاستكمال نشاطها في مناطق تمركزها. فمثلًا هيئة تحرير الشام كانت في مقدمة المهللين لانتصار الحركة، حيث أصدرت حينها بيانًا حمل عنوان "مباركة لطالبان وشعب الأفغان"، ورحب منظروها بهذا الانتصار، لدرجة أن بعضهم اعتبر أن "طالبان قررت إعادة رسم سياسة العالم من جديد". كما يتبين من التحولات التي طرأت على نهج الهيئة خلال السنوات الماضية، أن الأخيرة تعلمت من تجربة طالبان، وتحولت نحو المحلية وحاولت تأكيد ارتباطها بحدود الجغرافيا السورية بإعلان تخليها عن ارتباطاتها الجهادية المعولمة مع تنظيم القاعدة. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن تصدير نموذجي (طالبان في السيطرة على الحكم في أفغانستان) و(هيئة تحرير الشام في التقدم الميداني والسيطرة الجغرافية في سوريا) سيمثل تدعيمًا للنماذج المحلية للتنظيمات المتطرفة، وسيُبقي أقواس الأمثلة مفتوحة لاستيعاب نماذج أخرى مشابهة في المستقبل.

أما الاتجاه الثاني، فيتمثل في رد فعل تنظيم داعش على الأحداث والذي جاء – كما كان متوقعًا – في الاتجاه المعاكس لاحتفاء التنظيمات الأخرى، حيث جاءت افتتاحية العدد الأخير من صحيفة النبأ الداعشية الأسبوعية الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 2024 تحت عنوان "سوريا الحرة وسوريا الأسد!"، لتتناول رأي التنظيم في التصعيد الأخير الذي قادته الفصائل السورية المسلحة، وفيها يرى داعش أن هذا التصعيد الأخير لا يعد جهادًا حقيقيًا، ولا يتجاوز كونه حربًا بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الساحة السورية. كما وصف التنظيم هيئة تحرير الشام بالمرتدة، وحاول وضع أطر وتفسيرات شرعية لتكفيرها، وانتقد تعاملاتها مع القوى الدولية.

وفي ضوء ذلك يمكن الوقوف على ملاحظتين: الأولى، يتشابه خطاب داعش حول الأحداث الأخيرة في سوريا، وانتقاده لهيئة تحرير الشام بدرجة كبيرة، مع خطاب التنظيم ضد حركة طالبان، التي يصفها بالكافرة ويشن – عبر فرعه الخراساني – حرب عسكرية ودعائية ضدها منذ سيطرتها على الحكم. وعليه، فمن المرجح أن يقود داعش حربًا مماثلة ضد هيئة تحرير الشام خلال الفترة المُقبلة. والثانية، حاول داعش عقد مقارنة بينه وبين الفصائل السورية المسلحة عمد من خلالها إلى إثبات تفوقه الجهادي عليها، فمثلًا أشار إلى أن عناصره لم تتوقف يومًا عن قتال قوات النظام السوري، وأن تحرك تلك الفصائل يتقاطع مع مصالح ورغبات الحلف اليهودي الأمريكي، في مقابل هجماته وجهاده المعارض لتلك الرغبات. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء رغبة داعش في الترويج لنفسه، وزيادة شهرته في الأوساط الجهادية بهدف جذب المزيد من العناصر. وربما يهدف التنظيم من وراء ذلك أيضًا إلى استقطاب وجذب بعض فصائل هيئة تحرير الشام لصفوفه، لا سيما أن الهيئة عانت خلال الأعوام الأخيرة من بعض الأزمات الداخلية المتعلقة برفض فصيل من كوادرها القيادية لسياسات قائدها "أبو محمد الجولاني"، على خلفية التحولات التي طرأت على توجهاته بعد إعلان فك ارتباطاته بتنظيم القاعدة. وعليه قد يحاول داعش خلال المرحلة المقبلة التركيز على استقطاب التيار السلفي الجهادي أو ما يمكن وصفة بالفصيل الأكثر تشددًا داخل هيئة تحرير الشام، لا سيما أن انفتاح الجولاني على التعامل بنهج براجماتي مع القوى الإقليمية خلال المرحلة المقبلة ربما يؤدي إلى استثارة غضب هذا الفصيل، ما قد يدفعه إما إلى الانشقاق وتشكيل تنظيم جهادي جديد، وإما الانشقاق والانضمام لصفوف داعش والقاعدة.

- **التأثير سلبًا على جهود محاربة داعش:** منذ بدء التصعيد الأخير في سوريا، حذّر المسؤولون الأمريكيون من خطورة استغلال داعش له في تعزيز نشاطه بالعراق وسوريا. ورغم أن واشنطن أكدت على اتخاذها لكافة الإجراءات اللازمة بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية لمنع عودة ظهور التنظيم وذلك إطار جهود التحالف الدولي الذي أنشأته لمحاربته عام 2014 ، إلا أنّ التطورات الأخيرة الحاصلة في الساحة السورية تنذر بمجموعة من التحديات من شأنها عرقلة الجهود الدولية المخصصة لدحر الخطر الإرهابي لداعش في العراق وسوريا خلال المرحلة المقبلة، أبرزها ما يلي:

  - انشغال القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السوري بتبادل الاتهامات فيما بينها بشأن الأحداث الأخيرة، ما قد يؤدي في المقابل إلى تقليص مساحات تبادل المعلومات والتعاون الاستخباري بين تلك القوى في محاربة خطر داعش لصالح التنافس المحتدم حول تأمين حصصها من النفوذ على الجغرافيا السورية. كما أن أحداث الفوضى التي تسيطر على المشهد السوري حاليًا، قد تُعثر من جهود قوات التحالف الدولي في جمع المعلومات الاستخباراتية الميدانية عن نشاط وتحركات التنظيم، والتي تعد ركيزة أساسية لضمان شن هجمات استباقيه ناجحة ضد معاقل انتشاره.

  - رغم أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أعلنت بقاء القوات الأمريكية البالغ عدها 900 جندي في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في إطار مهمة

لمكافحة الإرهاب تركز على تدمير تنظيم داعش، غير أنه ثمة توجه آخر عبر عنه تصريح الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" قائلًا إن "سوريا في حالة من الفوضى، لكنها ليست صديقتنا، ويجب ألا يكون للولايات المتحدة أي علاقة بها"، ما يشي بأن "ترامب" قد يتبنى مقاربة لتقليص الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، الأمر الذي من شأنه خلق حالة من الفراغ الأمني قد يستغلها داعش في تعزيز نشاطه ليس على الجغرافيا السورية فحسب، بل على الساحة العراقية أيضًا؛ وذلك في ضوء انسحاب أمريكي محتمل من العراق؛ إذ شهدت الأشهر الأخيرة تفاهمات ومباحثات بين واشنطن وبغداد أفضت إلى انسحاب الأولى من الأراضي العراقية بشكل كامل بحلول نهاية عام 2026.

ختامًا، يمكن القول إن تفجر الأوضاع في سوريا، واستمرار بؤر التوتر الإقليمي على خلفية الحرب في غزة، ينذر بتفاقم خطورة تصاعد النشاط الإرهابي داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المُقبلة. وفي حين يتبين من استعراض أبرز مكامن المخاطر الإرهابية المحتملة أن سيناريوهات ومآلات المشهد الإرهابي في المنطقة تتنوع ما بين - احتمالية عودة نشاط تنظيم داعش لحالة قوته وسيطرته على مساحة جغرافية محددة بسوريا والعراق كما كان الحال عند صعوده عام 2014، وانتعاش فرع حراس الدين التابع لتنظيم القاعدة على الجغرافيا السورية، وولادة تنظيم إرهابي جديد – تبقى حقيقة تفاقم مهددات الأمن الإقليمي هي السمة المشتركة بين كافة السيناريوهات المطروحة. وليس من قبيل المبالغة القول إن الخطر الإرهابي القادم سيكون أكثر خطورة عن ذي قبل، في ظل توسع وتعقد خريطة نفوذ الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيمي داعش والقاعدة، وتنامي بؤر التوتر والصراع في مختلف مناطق العالم، ناهيك عن تراجع الاهتمام الدولي بجهود مكافحة الإرهاب لصالح الانشغال بالصراعات الجيوسياسية والحروب المتصاعدة.